Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of economic reform in achieving the partnership between the public and private sector-the international answers in the field of partnership with reference to Iraq

zead Sabah Ali*, Fadhil Nouri Mahmoud, Jassim Mohammed Yousif
College of Islamic sciences/ Tikrit University

Keywords:
Economic reform, economic partnership, economic areas.

Article history:
Received 16 Jan. 2025
Accepted 23 Jan. 2025
Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
zead Sabah Ali
College of Islamic sciences/ Tikrit University

Abstract: The developing countries, including Iraq, suffer from the disruption of the productive structure, which is the imbalance of economic structures and the proportions that make up the economic system, where the research seeks to define the economic reality by correcting the imbalances they suffer from, as well as analyzing economic behavior in addition to the diagnosis of imbalances and the reasons for the weak economy The Iraqi and the alternatives associated with reform through the analysis of the capabilities available in the country, economic reform policies have been linked to international financial institutions such as (the International Monetary Fund) and (the World Bank), which aims to determine the role of the public sector in economic activity and reduce the support provided and activate the role of the private sector in economic activity The research touched on the most important recommendations, including working to cancel the restrictions imposed, including bureaucracy, orientation towards training and spreading a culture of partnership between the private and public sectors for investors, setting the necessary legislation to regulate the forms of partnership between the public and private sector, and benefit from the experiences of successful countries in the field of partnership between the public and private sector, Through its evaluation and analysis and

	also benefit from its positives and avoiding their negatives, and focusing on establishing infrastructure projects of great importance in order to achieve sustainable economic development in all its fields, as well as the research touched on the most important conclusions, including work to cancel the restrictions imposed, including bureaucracy, orientation towards training and spreading the culture of partnership between The private and public sectors of investors, setting the necessary legislation to regulate the forms of partnership between the public and private sector, benefit from the experiences of successful countries in the field of partnership between the public and private sector, through their evaluation and analysis and benefit from their positives and avoiding their negatives, focusing on establishing infrastructure projects of great importance for the sake Achieving sustainable economic development in all its fields.

دور الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص تجارب دولية في مجال الشراكة مع الإشارة إلى العراق

زياد صباح علي فاضل نوري محمود جاسم محمد يوسف
كلية العلوم الإسلامية/جامعة تكريت

المستخلص

تعاني الدول النامية ومن ضمنها العراق من اختلال الهيكل الإنتاجي، الذي يتمثل في الاختلال الهياكل الاقتصادية والنسب التي تشكل النظام الاقتصادي، إذ يسعى البحث إلى تحديد الواقع الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلالات التي تعاني منها، وكذلك تحليل السلوك الاقتصادي فضلا عن ذلك تشخيص الاختلالات واسباب ضعف الاقتصاد العراقي والبدائل المرتبطة بالإصلاح عبر تحليل القدرات المتوفرة في البلاد، ارتبطت سياسات الإصلاح الاقتصادي بالمؤسسات المالية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي)،الذي يهدف إلى تحديد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتقليل الدعم المقدم وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تطرق البحث إلى أهم التوصيات ومنها العمل على الغاء القيود المفروضة ومنها البيروقراطية والتوجه نحو التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للمستثمرين، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها والاستفادة أيضا من ايجابياتها وتفادي سلبياتها، والتركيز على أنشاء مشاريع البنية التحتية ذات الأهمية الكبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بكل مجالاتها، وكذلك تطرق البحث إلى أهم الاستنتاجات ومنها العمل على الغاء القيود المفروضة والبيروقراطية والتوجه نحو التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للمستثمرين، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص، الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها والاستفادة من ايجابياتها وتفادي سلبياتها، التركيز على أنشاء مشاريع البنية التحتية ذات الأهمية الكبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بكل مجالاتها.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، الشراكة الاقتصادية، المناطق الاقتصادية.

المقدمة

إن تحقيق سياسة الاصلاح الاقتصادي من خلال الشراكة بين قطاعين العام والخاص إذ سعت العديد من الدولة النامية ومنها العراق إلى تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي بعد عام (2003) من أجل التغلب على المشاكل التي يعاني منها، ومن الضروري الاشارة إلى اتفاقية بين العراق وصندوق الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، إذ يمر الاصلاح الاقتصادي في مرحلتين ومنها التركيز بتحقيق التثبيت الاقتصادي وتقليل التشوهات باتباع سياسة نقدية ومالية، تعد الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص أحد أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الكثير من الدول من أجل مواجهة مشاكلها في تمويل مشاريع البنى التحتية بواسطة القطاع الخاص، لقد عانى الاقتصاد العراقي ومنذ فترة طويلة من اختلال الهيكل الإنتاجي

والمتمثلة بالاختلاف الهياكل الاقتصادية ونسبة المكونة للنظام الاقتصادي، لذا يسعى البحث إلى تحديد واقع الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، فضلا عن تحليل سلوك الاقتصاد العراقي والأثار الناتجة على النمط الاحادي الجانب، فضلاً عن معرفة أماكن الخلل وأسباب ضعف الاقتصاد العرقي، وضرورات التنويع الاقتصادي وما هي البدائل المرتبطة الإمكانات المتوفرة في البلد، والتي على أساسها يتم وضع الرؤية الفلسفية لعملية الإصلاح لبنية الاقتصاد العراقي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، توصل البحث إلى عدم أمكانية الاقتصاد العراقي من بلوغ الأهداف المرسومة من خلال أتباع سياسات التحرير والانفتاح الدولي، فبدلاً من أن تقوم تلك السياسات لتفعيل الاقتصاد، إلا أنها ساهمت بتأخير عمليات النمو القطاعي.

أهمية البحث: تمكن أهمية البحث في دراسة موضوح الاصلاح الاقتصادي من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص التي حضت بأهمية كبيرة على مستوى الدول النامية والمتقدمة، من خلال التوجه الحكومي للعديد من الدول عبر تنفيذ العيديد من المؤسسات القطاع الخاص والاقتصادية الحيوية وتنفذها من خلال الشراكة بين القطاعين ننتبجه لحاجة السلطات الحكومية المتزايدة لاستثمارات ضخمة في مجال البنى التحتية التي قد تعجز الحكومة عن نفيذها ومن ثم افساح المجال أمام القطاع الخاص من أجل مساهمة اكبر في المجالات المختلفة منها الانتاجية والخدمية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في بالتحديات التي واجهتها عمليات الاصلاح الاقتصادي والشراكة بين القطاع العام والخاص إذ تعد الشراكة آلية هامة في تطوير التنمية وانجاز المشاريع في مجال البنية التحتية، والتي حالت دون تحقيق الأهداف المطلوبة من هذه المشاريع، وكذلك نزايد الضغط على الموازنة العامة وتراكم المديونية الخارجية، مع ضرورة تبني الخصخصة وضرورة تعزيز ودعم القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة ظهرت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد عوامل نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادية.

فرضية البحث: تمثل سياسة الاصلاح الاقتصادي من خلال تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى تحقيق مزايا ايجابية للاقتصاد القومي وتحسين كفاءة وفاعلية المشاريع إذ تسهم الشراكة في تمويل واقامة المشاريع وتشغيلها دون أن ترتب على الدولة أي تكاليف نتيجة لذلك، يؤدي إلى زيادة الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية فضلا عن تحسين الكفاءة والفاعلية للمشاريع في موضوع الشراكة، مما يترتب على أثر ذلك تغيرات كبيرة في النظام الاقتصادي يناسب مع متطلبات الشراكة

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ تعد عنصر أساسي لنجاح الإصلاح الاقتصادي من خلال تجميع الموارد والخبرات، ويمكن للشراكة أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، والإصلاح العملي لهيكل الاقتصادي والتقدم في القطاعات الإنتاجية، وكذلك محاولة الاستفادة من تجارب ناجحة للدول في مجال الشراكة.

منهج البحث: اعتمد الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل من أجل تحقيق صحة الفرضيات التي افترضها البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

أولاً. مفهوم الاصلاح الاقتصادي: يوضح مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن المفاهيم الأخرى إذ تخضع لاتجاهات وآراء مختلفة:

يعرف الإصلاح الاقتصادي: على أنه تلك الإجراءات التي تتبناها الدولة بهدف تصميم مسار النشاط الاقتصادي وفقاً لمتطلبات حرية السوق، أي يمثل الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف ازالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي أو لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي (عواد، 2015: 60).

ويمكن تعريف الاصلاح الاقتصادي بأنه جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل معالجة الاختلالات التي تعاني منها مثل العجز في الموازنة العامة، وانخفاض الاحتياطيات، وعجز الميزان التجاري، ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع نسبة التضخم، ارتفاع حجم الديون الخارجية، عدم انتظام الضريبي وتخلفة، وانخفاض انتاج المشاريع العامة، واختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة وغيرها وهذا الاختلات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع، (عبدالله، 2009: 31).

وقد عرف الاصلاح الاقتصاد من وجهة نظر الأمم المتحدة بانة تلك العمليات التي تحدث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد واعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدي القريب والبعيد أي هي تغيرات في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل معالجة الاختلالات ومعالجتها في المدى القصير التي تعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات الكبيرة في المدى الطويل في اقتصاد البلد (ديوب، 98:2006).

ومن خلال المفاهيم السابقة يتضح أن الاصلاح الاقتصادي هو العملية تتطلب تغيرات جوهرية بالمنهج السياسي والاقتصادي للدولة مما يترتب عليها من تغيرات في سلوك الأفراد والوحدات الإنتاجية والخدمية وتبني سياسة هدفها الأساسي منافسة الأخر من خلال الإبداع والتطور (الكناني، 2013: 135).

ويمكن تعريف الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً وذات التشوهات الهيكلية والمنعزل عن العالم الخارجي إلى اقتصاد يتصف بكونه قائم على أساس الحرية والانفتاح والاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي (العنبكي، 2010: 1).

ثانياً. أهم إجراءات الاصلاح الاقتصادي: من خلال منظور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فأن إجراءات الإصلاحات الاقتصادية تنقسم على مجموعتين تشمل (النجفي، 2002: 17):

1. **برنامج التثبيت الاقتصادي**: تعد برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأجل القصير وهي السياسات التي يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها بهدف مواجهة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد والمتمثلة بعجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتدني القوة الشرائية للعملة، إذ تمثل تلك السياسات ذات الآجال القصيرة والتي لا تتجاوز (3) سنوات تختص بجانب الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) وتسعى إلى أحداث الموازنة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي (هيثم، 2005: 3) وعليه فأن فاعلية برامج التثبيت وما يترتب عليها من آثار اقتصادية غالبا ما تكون محط انتقادات واستفسارات وذلك لصعوبة معرفة القيم الكمية الدقيقة وما يترتب عنها من تغيرات في الاقتصاد بناء

على تلك الإجراءات، فاستجابة الصادرات والاستيرادات أدت إلى التخفيض الحاصل في أسعار الصرف التي لا يمكن التنبؤ به بدقة فضلاً على أنه مرونة الادخار اتجاه التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة الحقيقية لا يمكن تشخيصه بدقة عاليا، إذ من الممكن أن ترتفع أسعار الفائدة إلى أن الارتفاع في الادخار لا تكون بالمستوى المطلوب أو المخطط له وتنطوي على هذه البرامج جملة من الآثار السلبية وأهمها انخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع فيترتب على تخفيض الانفاق الفعلي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الأجور، أما تقليل حجم الإنفاق الاستثماري فإنه سيترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بينما يؤدي تبني سياسة تحرير الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة الى رفع الدعم عن الموارد أو مدخلات العملية الإنتاجية، أو رفع الدعم عن السلع النهائية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للأفراد وخاصة الطبقات محدودة الدخل ما لم يتم اتباع إجراءات تخفيض من تلك الآثار السلبية (عواد، 2015: 61).

2. **برنامج التكييف الهيكلي ذات الآجال المتوسطة والطويلة** وتتمثل هذه السياسات بجانب العرض، ويعد التكييف الهيكلي بأنها عملية منظمة للتغير الاقتصادي تسعى من خلالها إلى إزالة أو تدنية الاختلالات سواء كانت داخلية أو خارجية من خلال مجموعة من مراحل التغير على صعيد السياسة الاقتصادية العامة لاستدامة النمو الاقتصادي، غالبا ما يتجسد بحزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الضغوط التضخمية واعباء المديونية، إن الأهداف الرئيسة لبرامج التكييف تتمثل بتعزيز ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي، أي أن عملية التكييف والنمو تتوقف على محددين أساسين وهما: مقدار الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها، وإن هذه البرامج تعتمد على العديد من المنظمات الاقتصادية والمتمثلة بتحرير الأسعار وتحرير التجارة، والخصخصة، أي أنها تهدف الى معالجة الاسباب الداخلية في البلدان النامية بالشكل الذي يكفل بازلتها وعادة قدرتها على النمو الذاتي للاقتصاد (علي، 2002: 760)، من خلال ما تقدم يلاحظ أن ما تتركه برامج التكييف الهيكلي من آثار توسعية على مستوى الاقتصاد ويبرز هذا الأثر من خلال تركيزها على جانب العرض من أجل تحفيزه ليتلاءم مع حجم الطلب على عكس برامج التثبيت التي تتصف بأنها ذات آثار انكماشية على مستوى الاقتصاد وكونها تركز على الضغط ما بين الطلب لـ تلائم مع حجم العرض.

ثالثا. ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص

1. **مفهوم الشراكة:** يمكن تعريف الشراكة وفقا الاختلاف الجهة التي تقوم بالتعريف إذ تم تعريف الشراكة وفق:

أ. صندوق النقد الدولي إذ يشير مفهوم الشراكة إلى (أنها الترتيبات التي تسمح بموجبها للقطاع الخاص، بتقديم أصول وضمانات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشركة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من المشاريع البنية التحتية وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والطرق والأنفاق وشبكات الادارة والطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء (أكيتوبي، شوارتز،6:2007)

ب. أما بنك التنمية الأسيوي عرفها (بأنها هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام (تويزة،35:2017)

ج. بينما عرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين بأنها (علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف رئيس أفضل للسياسة العامة للبلد)

د. عرفتها الأمم المتحدة بأنها:(تمثل التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، اذ تكون الموارد والامكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى أقسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين (سالم، 2016: 3).

2. انواع الشراكة بين القطاع العام والخاص: تتمثل الشراكة بين القطاع الخاص والدولة من خلال تكوين علاقة تعاونية بين جهة أو أكثر من الجهات الحكومية، وجهة أو أكثر من القطاع الخاص، ويمكن للشراكة أن تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ يكون لكل جهة أو شخص دور خاص به ومن ممكن أن يكمل بعضهما الآخر في أطر تنموية، ولا يوجد أسلوب معين لتحقيق الشراكة الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص المتمثلة بالمشاريع التنموية، يمكن تطبيقه على كل الحالات في كل دولة، وكذلك تتنوع اليات الشراكة ودرجة مساهمة ومسؤوليات كل أسلوب، غالبا ما تندرج تلك الأساليب بدءا بعقود الخدمات التي تقوم فيها الدولة بتحمل المسؤولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ، وانتهاء بالخصخصة البناء والتشغيل والإدارة بكاملها بالإضافة إلى الملكية الكاملة لأصول المشاريع (سالم، 2016: 15):

3. وتنقسم الشراكات على أنواع متعددة ومنها الآتي:

أ. شراكات تضامنية: يتمثل التضامنية بالكيان القانوني الذي يأخذ أشكال مختلفة لشراكة ويكون فيها كل من الجهة الحكومية والشريك الخاص التي تشمل القيام بعمل الذي يحققها وبصفة عامة، كذلك يساهم كل شريك في الأصول المختلفة ويشارك في المخاطر مشتركا لهما ربحا وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير، ووصفها شريكاً نشطا بالشركة العاملة.

ب. شراكات تعاونية: وتنطوي الشراكة التعاونية بين الدولة والقطاع الخاص على شكل علاقة تعاونية بين شريك أو اكثر من الجهات الحكومية، من خلال تنظيم والأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك تكون إدارة الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعيين العام والخاص، وتتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة، ويتم اتخاذ هذا القرار بالأجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء الواجبات والمهام ولا يوجد إشراف منفرد لأي جهة بموجب القواعد التي يفرضها فكالهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة من خلال هذا النشاط (حمدونة، 2017: 54).

ج. شراكات تعاقدية: يمكن أن تصف هذا النوع من الشراكة ضمن القعود المبرمة إلى عقود الخدمة والادارة والايجاز وعقد الامتياز، ويتمثل بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد يبرم بين طرفين وتكون العلاقات بين الطرفين عمومية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى وفي ذلك تكون قادرة على أنهاء الشراكة غالبا بالاعتماد على العقد

الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وهذا النوع من الشراكة يأخذ أشكال مختلفة، عادة ما يظل المشروع ملكا حصريا للدولة، (كريمة وسهام، 2020: 1626).

رابعاً. مبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجًا متطوراً الأنشطة الاعمال التي تساعد على جذب الاستثمارات بالقطاع الخاص في جميع مجالات الدولة من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ومن هنا يمكن توضيح مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة على النحو الآتي: (أسماعيل وعبد القادر، 2020: 21).

1. التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها من المبررات التي أدت إلى نشوء هذا النظام ومنها:

أ. مشكلة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، والتي تختلف حسب توجه الدولة مع تعالي الأفواه الداعية لتثبيط الانفاق الحكومي.

ب. متطلبات التسيير العمومي الجديد، والتي تعتمد على أساليب، وخبرات متوفرة بالقطاع الخاص.

ج. تأثير الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية). عدم أمكانية القطاع العام على تحقيق التنمية بمفردة، فكان من الواجب مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

د. المتغيرات السياسية والاقتصادية المتغيرة مثل العولمة والخصخصة والثورة المعلوماتية.

2. ضعف الموارد البشرية والمالية في القطاع العام، وعدم إمكانية على مسايره التطورات التكنولوجية بسبب تعدد المجالات والمشروعات التي يتطلب تنفيذها، ومن ثم فأن الشراكة تعمل على تقليل شدة التنافس بين هذه المجالات، عبر تبادل الالتزامات بين القطاعين (الشركاء).

أ. إن الشراكة بين القطاعين، تؤدي إلى زيادة الكفاءة والفاعلية بالاعتماد على الميزة المقارنة وايضاً على تقسيم العمل العقلاني الذي ينتج من تلك الشراكة.

ب. قصور الإدارة العامة أن اضطلاع الدولة، بإدارة وتقديم هذه الخدمات جعلها محل العديد من الانتقادات بسبب الكثير من الممارسات التي أثرت سلبا على القطاع ككل، وعلى جودة الخدمة المقدمة، (اسماعيل وعبد القادر، 2018: 44).

المبحث الثاني: التجارب الدولية للشراكة

تعد الشراكة أسلوب مهم يتمثل في العديد من المجالات وركيزة أساسية لتطوير مشاريع البنية التحتي، من خلال برامج الشراكة وتنسيق الجهود المبذولة للقطاعين العام والخاص، سعت العديد من الحكومات في البلدان الصناعية المتقدمة والنامية، عبر عقدين من الزمن إلى استخدام أنظمة مشتركة بين القطاعين الخاص والعام لتنمية الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية وتطوير مستوى تقديم الخدمات، وفي هذا المبحث ركز البحث على بعض التجارب الدولية في تطبيق الشراكة وذلك من أجل الاستفادة من هذه التجارب وتسليط الضوء علي أهم المشاكل والتحديات التي واجهت هذه المشاريع في تلك الدول وسبل مواجهتها والعمل على الاستفادة من الإيجابيات لهذه التجارب عند التطبيق على الواقع في تلك الدول التي سوف ندرسها.

أولاً. التجربة الجزائرية: تمثل تجربة الشراكة في الجزائر من تجارب الناجحة بشكل واضح من خلال استخدامها الإصلاحات الاقتصادية التي سادت خلال التسعينيات من القرن الماضي، أو ما

يعرف بالانتقال إلى نظام السوق، إذ حرر القانون رقم (28)الصادر في العام (1988) المتمثل بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة باتجاه الاستثمار الخاص، وسماح له بالعمل في مختلف المجالات الاقتصادية ماعدا القطاعات الاستراتيجية، وتقوية موضوع الشراكة بصدور القانون(90) المؤرخ في (1990) المتضمن بالنقد والعرض، ويعد بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ وضع حدا لاحتكار الدولة للاقتصاد وأصبحت بموجبة المؤسسات الجزائرية العامة أو الخاصة تخضع للمعاملة نفسها، من خلال الغاء الفوارق بين القطاع العام والخاص (علي،2019: 19).

1. **الإطار التنظيمي للتجربة الشراكة في الجزائر:** في ضل قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، سعى صندوق النقد الدولي إلى السيطرة والإشراف والرقابة للتجهيز من أجل التنمية، وعلى المستوى المحلي، تسند مهمة مراقبة الشراكة للجان المحلية للبلدية أو اللجان الولائية (بدوي واسماعيل، 2019: 126)، لقد تبنت الجزائر سياسات سعت من خلال هذه السياسات إلى النهوض بالبنية التحتية وترقية الخدمة العامة وإصلاح القطاع العام وذلك بما يتلائم مع النهج المتبني التوجه نحو اقتصاد السوق، وكذلك حاولة إشراك القطاع الخاص بالعملية التنموية بعد تبني النهج المشار إليه، ولعل من بين هذه الاستراتيجيات أو البرامج التنموية ومنها الاتي (حامة وياسين، 2019: 126):

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي: برنامج الانتعاش يتمثل في سياسة المالية وميزانية توسعية في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز شركة الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذا البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينيات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل شمل جميع القطاعات الاقتصادية.

ب.مخططات البرامج التنموية للفترة(2004-2024) تمثل مخططات البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في تمثيل مشاريعها التنموي على أربع مدد وتشمل المخطط الثلاثي للفترة(2001–2004) (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، والمخطط الخماسي الأول للفترة (2005-2009) برنامج التكميلي لدعم النمو)والمخطط الخماسي الثاني للفترة(2010-2014) (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) وهذا مما دفع إلى التأكيد على فتح الباب أمام القطاع الخاص لمشاركة بالعملية التنموية، والاستفادة من خبراته بالأخص في المشاريع العمومية، من خلال مشاركتها الفاعلة بين القطاعين في الجزائر.

2. **مؤشرات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:**

أ. **مساهمة القطاعين الخاص والعام بالنمو الاقتصادي في الجزائر**: تمثل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في تفعيل التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية من أجل تخفيف العبء عن القطاع العام، والمساعدة على تفعيل دور القطاعات الاقتصادية لنشاطها مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي وأيضاً كفاءة الاقتصاد للشراكة بين القطاع العام والخاص وبالتي المساهمة في التبادل المنافع وتحسين جودة الخدمات العامة (بروجة، 2020: 299)، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (1)

جدول (1): الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المحروقات والزراعة والصناعة في الجزائر للمدة (2004-2023) (ملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	نسبة الناتج نمو المحلي الإجمالي (2)	المحروقات (3)	نسبة مساهمة المحروقات من الناتج المحلي من GPD (4)	الزراعة (5)	نسبة مساهمة الزراعة من GDP (4)	الصناعة (5)	نسبة مساهمة الصناعة من GDP
2004	6150.4	-	2319.8	0.85	580.5	0.09	391	0.06
2005	7503.6	22.98	3352.9	0.44	581.6	0.08	420	0.06
2006	8520.6	12.65	3882.2	0.46	641.3	0.08	444	0.05
2007	9300.0	9.22	4089.3	0.44	704.2	0.08	464	0.05
2008	11093.6	18.13	5000.1	0.45	727.4	0.07	520	0.05
2009	10034.3	-9.33	3109.1	0.31	931.3	0.09	571	0.06
2010	12991.6	20.30	4180.4	0.35	10115.3	0.08	618	0.05
2011	14519.8	21.8	5242.1	0.36	1183.2	0.08	664	0.05
2012	16208.7	11.63	5208.4	0.32	1421.7	0.09	729	0.04
2013	16650.2	2.72	4968	0.30	1640	0.10	772	0.05
2014	17242.5	3.56	4657.8	0.27	1771.5	0.10	839	0.05
2015	16591.9	-3.77	3134.3	0.19	1936.4	0.12	920	0.06
2016	17514.6	5.56	3025.6	0.17	2140.3	0.12	979	0.06
2017	18575.8	6.06	3699.7	0.20	2219.1	0.12	1045	0.06
2018	20393	9.06	4547.8	0.22	2426.9	0.12	1128	0.06
2019	23090	- 11.2	3968.00	0.17	2589.8	0.11	1478.7	0.06
2020	20500	-12.63	2538.63	0.12	2619.8	0.12	1313.2	0.06
2021	25157	18.51	4601.44	0.18	2759.2	0.11	22060.1	0.87
2022	32028.4	27.31	8482.50	0.15	32323.1	0.10	3283.8	0.10
2023	32588.7	1.73	6864.57	0.21	4206.9	0.7	2533.8	0.07

المصدر/ العمود (1-3) التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2004-2024)، والعمود (2-4- 10-8-6) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي.

نلاحظ من الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هو في انخفاض مستمر إذ انخفض من (22.9%) سنة (2005) إلى (12.6%) سنة (2006)، إذ بلغ سنة (2007) (9.2%)،ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى أسعار النفط ونقص الطلب العالمي على النفط، نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة (2008) ويقدر اجمالي الناتج المحلي بمبلغ (10993.8) مليار دينار في(2008) مسجلا ارتفاعاً مقارنة مع (2007) بلغ (9306.6)مليار دينار، لقد حققت ثلاثة قطاعات نمو ايجابيا كبير من النتائج التي حققتها في سنة (2007)في الوقت الذي يتواجد فيه كل من قطاعات الزراعة والصناعة والمحروقات في حالة ركود، لقد ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بصورة طفيفة في سنة (2010)، إذ ارتفع اجمالي الناتج المحلي بنسبة أكثر من السنة السابقة (2009)، إذ كان معدل النمو فيه (20.3)، لقد حققت بقية القطاعات نموا ايجابيا ما عدا تلك المتعلقة بالمحروقات، التي انخفضت قيمتها المضافة، ويرجع هذا إلى تذبذب نمو الناتج الإجمالي بلغ (5.09%) وانخفاض انتاج المحروقات، قُدّر إجمالي الناتج الداخلي (16650.2) مليار دينار بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات

مستقر عند نسبة (2.72%) من بين كل القطاعات، إذ حقق قطاع الزراعة أعلى نمو في الحجم أكبر من السنة السابقة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، توسع قطاع المحروقات في سنة (2015) مقارنة سنة (2017)، نتيجة لتباطأ النشاط الاقتصادي بشكلٍ ملحوظ بسبب الانخفاض الكبير لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة، يُقدَر إجمالي الناتج الداخلي (18575.8) مليار دينار يتضح أن النشاط الاقتصادي كان أكثر تجانساً بين القطاعات المختلفة مما كان عليه في (2016)، من خلال عودة الديناميكية خارج المحروقات والزراعة، كان النمو الاقتصادي في (2017) أقل تبايناً مقارنتا ما كان عليه في عام (2016)، يغطي هذا النمو في تدفق الثروة المنتجة عدّد من الفوارق ما بين قطاعات الانشطة المختلفة للاقتصاد. يرجع السبب بالضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في (2018) كُلّيا إلى قطاع خارج المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة، ضمن مدة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة (2006)، باستثناء سنة (2016) سجلت تحسن في الأداء، لصالح قطاع الزراعة، الذي استفاد من الظروف الجوية المناسبة، والزيادة في نمو قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات أدت إلى زيادة نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من (1045) في (2017) إلى (1128) في (2018)، على الرغم من تراجع نمو قطاع الصناعة، ثم أخذت معدلات النمو بالانخفاض بشكل تدريجي حتى بلغت عام (20223) الى (4.93).

ب. **مساهمة القطاعين العام والخاص في تطوير البنى التحتية**: تمثل مشاريع البنية التحتية من المشاريع التي تدخل ضمن ما يعرف بالمشاريع العامة، تعد الحكومة هي المسؤولة عن انشائها ولا يمكن للقطاع الخاص إلا المساهمة فيها بنسبة محددة، كما يعد نظام البناء والتشغيل والتحويل أسلوب من أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص ظهر بسبب إقامة المشاريع الاستثمارية كبيرة الحجم التي تتطلب مصادر تمويل كبيرا، وكذلك بسبب عجز الحكومات على إقامة هذه المشاريع الضخمة لذلك توجهه الحكومة إلى الشراكة، ويعد من أهم أساليب الشراكة بين القطاعين في تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الطرفين وتلجأ معظم الدول للشراكة مع القطاع الخاص بالاعتماد على أسلوب لتمويل أهم المشاريع (باشا، مسكر، 2020: 1628) وأدناه الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة مساهمة القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في الجزائر للمدة(2004-2023).

جدول (2): الناتج المحلي الاجمالي والطاقة ومواد البناء في الجزائر (2004-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الطاقة والمياه	نسبة الطاقة والمياه %	مواد البناء	نسبة مواد البناء
2004	6150.4	211.6	5.80	105.4	8.80
2005	7503.6	231.7	9.50	112.7	6.92
2006	8520.6	239.6	3.40	108.5	3.72
2007	9300.0	253.9	5.96	116.1	7.00
2008	11093.6	273.9	7.30	114.2	-1.63
2009	10034.3	293.4	6.46	113.1	-0.96
2010	12991.6	309.8	5.29	107.4	-5.03
2011	14519.8	335.1	8.16	104	-3.16
2012	16208.7	375.8	12.14	101.4	-2.5

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الطاقة والمياه	نسبة الطاقة والمياه %	مواد البناء	نسبة مواد البناء
2013	16650.2	383.8	2.12	101.7	0.29
2014	17242.5	414.4	7 .97	101.9	0.19
2015	16591.9	442.9	6.87	105.8	3.82
2016	17514.6	453.7	2.40.	111.3	5.19
2017	18575.8	485.5	7.00	117.5	5.57
2018	20393	487.9	0.49	158.0	34.46
2019	23090	520.4	6.66	140.0	-11.39
2020	20500	505.8	3.38	130.6	-6.71
2021	25157	547.3	-2.88	118.3	-9.41
2022	32028.4	587.5	7.34	116.2	-1.75
2023	32588.7	616.5	4.93	116.5	0.25

المصدر: من اعداد الباحث، بالرجوع الى التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2004-2023)

نلاحظ من الجدول رقم (2) ارتفاع في قطاع الطاقة، ويعود السبب في ذلك أن الجزائر احتلت موقعا متميزا، مما يجعلها من اكثر الدول من حيث امتلاكها لحقول الطاقة الشمسية في العالم، في مدة سطوع الشمس، تقريباً تفوق مشروع تزويد (20) قرية بالجنوب الجزائري بالكهرباء من الطاقة الشمسية، كما أن الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الصحراء الجزائرية من الطاقة الشمسية ساعدتها على تنمية التكنولوجيا في إنتاج الكهرباء،، وكذلك تطور الطاقة الكهربائية المنتجة لطاقة الشمسية إلا أن هذه الاعداد صغيرة جدا مقارنة بالإمكانيات الجزائرية من الطاقة الشمسية من جهة واستغلال الجزائر للطاقة التقليدية نظرا لتكلفتها الصغيرة من جهة اخرى، تعد الطاقة المائية مصدرا محدودا للطاقة في الجزائر لمحدودية المياه والانهار، نتيجة لعدم الاستفادة من معظمها بسبب ضعف قدرة التعبئة، وتركز التساقط في مناطق محدودة، أما مواد البناء فقد شهدت أضرابا وعدم الاستقرار بعد عام (2005) بسبب ارتفاع النفقات التي تجهزها الدولة في هذه الفترة، وسبب في ذلك يعود إلى زيادة عدد السكان، مما أدى إلى زيادة المساكن والأبنية وزيادة الانفاق وقلة تجهيز الدولة، نقص الانفاق على هذه المواد وأستمر هذا التفاوت لغاية عام (2016) إذ أخذ بالارتفاع للمدة (2016-2018) وسبب ذلك يعود إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والزيادة في قطاع المحروقات وبقية القطاعات، مما أدى إلى زيادة في نمو الناتج الاجمالي، أدى إلى اعتماد الدولة على بناء وحدات سكنية اضافية للسكان، وارتفاع في نسبة مواد البناء، ثم بداءت بالانخفاض بعد عام 2019 نتيجة لتعرض الاقتصاد إلى جائحة كرورنا واستمرت بالانخفاض إلى عام 2023.

ثانياً. التجربة الصينية: تمثل تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجا ناجح للاستثمار التعاوني بين الشركات الحكومية والخاصة، إذ أظهرت الحكومة الصينية موقفا نشطا في تشجيع ودعم المشاركة المستثمرين بالقطاع الخاص في توفير البنية التحتية والخدمات العامة وكذلك توفير فرص استثمارية ضخمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الصين، كانت الصين تعمل في ظل نظام اقتصادي اشتراكي مخطط خلال تلك الفترة، كانت جميع الشركات مملوكة للحكومة الشعبية ولم تكن

هناك شركات خاصة وأسواق حرة، طبقت الصين سياسة اقتصادية مفتوحة في بعض المدن المختارة في أوائل التسعينات، فقد بدأت بعض الشركات المملوكة للدولة في تلك المدن إصلاحها من خلال إنشاء هياكل وأنظمة إدارة وتكنولوجيا حديثة للشركات مع إدخال قوانين الشركات، إذ تمت إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة إلى شركات ذات مسؤولية محدودة يمكن أن يمتلكها مستثمرون محليون وأجانب، نظرا لأن بعض الشركات المملوكة للدولة أصبحت شركات خاصة، لم تعد الحكومة تحتكر توفير المرافق والخدمات العامة، نمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين، والتي يطلق عليها اسم التعاون بين الحكومة ورأس المال المجتمعي، بمعدل جيد عام (2014) وكان حجم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الصين قبل عام (2014) ضعيف، إذ بلغ إجمالي (428) مشروعًا، ارتفع هذا الرقم بشكل نصف سنوي، ليصل إلى إجمالي (12248) بحلول نهاية عام (2016)، ثم توقف التوسع الحاد في منتصف عام (2017)، عندما أصدرت الحكومة المركزية سياسات عدة للسيطرة على مخاطر السياسة بعد حملة استمرت ستة أشهر على عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص غير القانونية، بحلول أوائل عام (2018)، تم إنهاء ما مجموعه (1695) مشروعًا من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Tan, 2019: 515) ومن خلال ما سبق في ضوء التجربة الصينية سنتناول الآتي:

1. **الإطار التنظيمي لعملية الشراكة في الصين:** تم إنشاء مجموعة عمل للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام (2014) في ظل إشراف وزارة المالية، فأن اعضاء مجموعة العمل جميعهم تابعون لها لاسيما أن دورها ومسؤولياتها لا تزال غير واضحة، ويتم التعامل مع مشاريع بنفس الأسلوب التي تتعامل بها مشاريع البنية التحتية الحكومية التقليدية.

كما أصدر مجلس الدولة ووزاراته، فضلا عن وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية التي تضمنت العديد من لوائح للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل رأي وإشعار وقرار، إذ تكون اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ولجان التخطيط المحلية هي المسؤولة عن التقييم والموافقة على تقارير طلبات المشاريع الخاصة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية هي المسؤولة عن الإدارة العامة لأنشطة المناقصات في جميع أنحاء البلاد، تمثل المهام الأساسية لهيئات البناء المحلية في التأهيل المسبق للمستثمرين من القطاع الخاص، ومراجعة طلبات المناقصات ووثائق المناقصات، والإشراف على فتح العطاءات، وتقييم العطاءات ومنح العقد، وغالبا ما يكون هناك نوعان من الترتيبات الإدارية لتقييم العطاءات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Ke, Y Jefferies, M., Shrestha, 2014: 115).

2. **مبررات الشراكة بين القطاعين في الصين:** القطاع الخاص يعد أحد أكثر القطاعات قدرة على توفير الخدمات عالية المستوى ذات الكفاءة والفعالية من القطاع العام الذي يعق عملة أسلوب البيروقراطية، إذ يؤدي مشاركة القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات إلى تقليل عدم الكفاءة وتحسين تحقيق القيمة مقابل التكلفة وتعزيز الكفاءة الإدارية في القطاع العام، لذلك يجب أن يعمل على إدخال قياس الأداء والمعايير المرجعية وتحديد الأهداف من الناحية النظرية، وتقليل السلطة التقديرية البيروقراطية في تقديم الخدمات العامة، وتقسيم المخاطر بين الشركاء من القطاعين الخاص والعام ثم إعفاء دافعي الضرائب المستقبليين من (بعض) التكاليف التي يتحملونها بسبب القرارات المتخذة لفترة طويلة، ومن ثم فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعمل على حماية دافعي الضرائب الحاليين والمستقبليين وتقليل العبء الضريبي الإجمالي وتوزيع المخاطر، وتقليل البيروقراطية وزيادة فعالية

إنجاز العديد من مسؤوليات القطاع العام ومع ذلك، فأن مشكلة البيروقراطية قد تكون بالغة الأهمية في حالة الصين (Adams، Young J., 2006: 358)

3. مؤشرات توجه الصين نحو الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

أ. مساهمة القطاعين العام والخاص بالنمو الاقتصادي الذي بدأ قبل عقدين وما زال مستمرا، وأن معدل النمو العام شبة المعجزة اقتصادية علمية، وفي المدة الزمنية القصيرة التي تحقق من خلالها قدرته على الاستمرار بالزيادة، على الرغم من الأزمات المالية المختلفة التي وقعت عبر العقدين الأخيرين، وقد كشف تقرير صادر عن البنك الدولي أن الاقتصاد الصيني قد تعدا الاقتصاد الامريكي ليصبح الأكبر في العالم.

جدول (3): الناتج المحلي الإجمالي والصناعات والزراعة في الصين للفترة (2004-2024)
(مليون ين صني)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	صناعات اخرى	الزراعة
2004	161840.2	20904.3	74285.0	66650.9	21410.7
2005	187318.9	21806.7	88084.4	77427.8	22416.2
2006	219438.5	23317.0	104361.8	91759.7	24036.4
2007	2700992.3	27674.1	126633.6	115784.6	28483.7
2008	319244.6	32464.1	149956.6	136823.9	33428.1
2009	348517.7	33583.8	160171.1	154762.2	34659.7
2010	412119.3	38430.8	191629.8	182058.8	39619.0
2011	487940.2	44781.4	227038.8	216120. 0	46122.6
2012	538580.0	49084.5	244643.3	244856.2	50581.2
2013	592963.2	53028.1	261956.1	277979.1	54692.2
2014	641280.0	55626.3	277979.1	310654.0	57472.2
2015	685992.9	57774.6	282040.3	346178.0	59852.6
2016	740060.8	60139.2	296547.7	390828.1	62451.0
2017	820754.3	62099.5	332742.1	438355.9	64660.0
2018	900309.5	64734.0	366000.9	489700.8	67538.0
2019	986515.9	70473.6	380670.6	535371.0	73576.9
2020	1013567.0	78030.9	383562.4	551973.7	81396.5
2021	1149237.0	83216.5	451544.1	614476.4	86994.8
2022	1204724.0	88207.0	473789.9	642727.1	92576.8
2023	1260582.1	89755.2	482588.5	688238.4	94462.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm

الجدول رقم (3) يوضح أن الاقتصاد الصيني يمثل أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة، حيث شهدت الصين زيادة كبيرا بالنمو الاقتصادي بمعدل (10%) وصلت الناتج الاجمالي إلى (820754)، (900310) عام (2018)، وهذا التطور الكبير نتيجة اعتماد الصين على برامج إصلاحية وانفتاحها على التجارة العالمية في أواخر السبعينيات، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة، إذ شهدت الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ارتفاع بمعدلات الانتاج لديها، كما شهدت الزراعة وتربية الحيوانية منذ سنة 2005 ولغاية 2023 ارتفاع بمستويات الانتاج.

جدول (4): نسبة مساهمة الصناعات في الناتج المحلي للمدة من (2004-2024)

السنة	معدل النمو	نسبة الصناعات الاستخراجية	نسبة الصناعات التحويلية	نسبة الصناعية الاخرى %
2004	10.1	12.9	45.9	41.2
2005	11.4	11.6	47.0	41.3
2006	12.7	10.6	47.6	41.8
2007	14.2	10.2	46.9	42.9
2008	9.7	10.2	47.0	42.9
2009	9.4	9.6	46.0	44.4
2010	10.6	9.3	46.5	44.2
2011	9.6	9.2	46.5	44.3
2012	7.9	9.1	45.4	45.5
2013	7.8	8.9	44.2	46.9
2014	7.4	8.6	43.1	48.3
2015	7.0	8.4	40.8	50.8
2016	6.8	8.1	39.6	52.4
2017	6.9	7.5	39.9	52.7
2018	6.7	7.0	39.7	53.3
2019	6.0	7.1	38.6	54.3
2020	2.2	7.7	37.8	54.5
2021	8.4	7.2	39.3	53.5
2022	3.0	7.3	39.3	53.4
2023	5.2	7.1	38.3	54.6

المصدر من اعداد الباحث بالاستناد على:

http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.ht

نلاحظ من الجدول رقم (4) ارتفاع في معدل النمو لفترة طويلة الاقتصاد الصيني، إذ شهد نموا متزايدا في دول العالم، إذ ارتفعت مساهمة بشكل كبير في النمو العالمي إذ ساهمت الصين بأكثر من (10%) في النمو الاقتصادي العالمي منذ عام 2005. وظل هذا الرقم ثابتا عند حوالي (18,20) بعد الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، حافظ الاقتصاد الصيني على نمو مستقر مقارنة

باقتصادات المناطق الأخرى، حيث أستمر الاقتصاد الصيني بتوسعه وزيادة استقراراه ونموا، وأصبح دوره في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي بشكل كبير بفضل أداء الصين، ومع تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت معدلات النمو في الاقتصاد الصيني بالتراجع، حيث تراجع نمو الاقتصاد الصيني في للعام (2009)، إذ تراجعت الصادرات الصينية إذ بلغ معدل النمو في سنة (2009) (9.17%) من الناتج المحلي الاجمالي، وإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى قد أثر على الطلب على السلع الصينية، ويشار إلى أن العديد من المناطق بالصين عانت من ارتفاع كبير في الأسعار ومن إغلاق المصانع وتسريح الأيدي العاملة، كما تضررت أعداد كبيرة من العمال القادمين من الريف في الصين، اما معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام (2010)، فقد ارتفع إذ بلغ (18.25%) لعام 2010، وأنخفض إلى(8.15%) في عام (2014) قبل أن ينخفض إلى (6.9%) في عام 2015، إذ سجلا أقل معدل نمو للاقتصاد الصيني منذ عام (1990) وقد أدت التذبذب في سوق النقد الأجنبي سوق المال منذ النصف الثاني لعام (2015)، إلى تعزيز الرؤية التشاؤمية حول آفاق الاقتصاد الصيني، واتضح ذلك بجلاء خلال منتدى دافوس الاقتصادي وغيره من المنتديات الدولية، اما من سنة 2016 و2017 فقد ارتفع نمو الاقتصاد الصيني وذلك يعود إلى اتخاذ الاجراءات وتنفيذ الخطط للصناعات.

ب.نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين: أدت تطورت الصين في السنوات الأخيرة لتتحول من اقتصاد متكون بالأساس على الزراعة إلى الاقتصاد الثاني في العالم، ولكن الصين لا تزال بلداً متوسط دخل، لأنها تواجه تحدي الارتقاء بنفسها إلى اقتصاد ذات الدخل المرتفع، بحيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من (12000) دولار أمريكي عام(2013)، مقارنة بنحو(53000) دولار أمريكي للولايات المتحدة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الصين على تخطط لتفعيل تحول جديد، من اقتصاد يقوده الاستثمار إلى اقتصاد يعتمد علي الاستهلاك، وتملك الصين أعلى نسبة ادخار خاص في العالم حيث بلغت المدخرات نحو5 تريليون دولار، ويوضح الجدول الاتي الناتج المحلي الاجمالي وحصة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الصين ونوضح أدناه جدول يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الصين للمدة (2004-2024)

جدول (5): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي في الصين للمدة (2005-2023).

الستة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي
2004	161840.2	10.1	12487
2005	187318.9	11.4	14368
2006	219438.5	12.7	16738
2007	2700992.3	14.2	20494
2008	319244.6	9.7	24100
2009	348517.7	9.4	26180
2010	412119.3	10.6	30808
2011	487940.2	9.6	36277

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي
2012	538580.0	7.9	39771
2013	592963.2	7.8	43497
2014	641280.0	7.4	46912
2015	685992.9	7.0	49922
2016	740060.8	6.8	53783
2017	820754.3	6.9	59592
2018	900309.5	6.7	65534
2019	986515.9	6.0	70078
2020	1013567.0	2.2	71828
2021	1149237.0	8.4	81370
2022	1204724.0	3.0	85310
2023	1260582.1	5.2	89358

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm

المبحث الثالث: مدى استفادة العراق من التجارب الدولية

اتسم العقد الأول لتأسيس دولة العراق عام (1921) بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي فكانت هناك مظاهر اقتصادية بدائية وسمات لتحول كبير من حالة اللادولة إلى الدولة، إذ تمثلت بالبطالة والعزوف عن العمل وحالة الفقر التي غلبت على المجتمع العراقي وغياب المؤسسات، فكانت الحكومة مركزة على الجانب السياسي وتأسيس المؤسسات السيادية وحل المشاكل العالقة، منها مشكلة الموصل ومشكلة الحدود مع الدول المجاورة وفرض السيطرة السيادية على كل ربوع العراق، وهذا ما أظهرته الوثائق التي تحدث عنها عدد من المؤرخين المعنيين بتاريخ العراق اتسمت تلك الفترة نوعا ما بالانفراج الاقتصادي فتأسست بعض الشركات وبدت ملامح تحولات اقتصادية في قطاع الأعمال، واعتمد العراق منذ تأسيسه في سنة 1921 ولغاية نهاية الانتداب البريطاني سنة 1932 على الروبية الهندية وكانت بمثابة العملة الرسمية للعراق، وفي السنة نفسها وبعد نهاية الانتداب صدرت العملة العراقية الدينار العراقي بموجب قانون رقم 44 لسنة 1931 وكان كل دينار يعادل في قيمته باون استرليني واحد إذ ارتبط به بوصفه العملة الدولية إبان تلك المدة (الزبيدي، 2008: 8).

تعهد القطاع الخاص بمعظم العمليات والفعاليات الاقتصادية ويلعب الدور الرائد في خلق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، لكن هذه الخطوة استغرقت وقتًا طويلاً حتى يتم التخطيط لها، وقد أدى ذلك إلى تحديد نظام الاقتصادي إذ تتحمل الدولة العديد من المسؤوليات وتطلب من القطاع الخاص من خلال لعب دورها دون إنشاء البيئة المناسبة لها، كما لو كانت تبدأ تقريبًا منذ (2004) بموافقة عدد معين من القوانين والتعليمات المتعلقة بمسألة التحول الاقتصادي وأدى إلى تأكيد مع دستور الدولة في (2005)، وإلى أن لا يمكن تحديد النظام الاقتصادي الذي يحدث على هذا الموضوع، لأسباب عديدة، منها الظروف السياسية والاقتصادية، يبدأ التحول الاقتصادي عمومًا بعد أن تأخذ

موافقة قوانين خصخصة القطاع العام، بمعنى بيع الشركات والنشط من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لأن الخصخصة هي واحدة من أهم الآليات لإصلاح النظام الرأسمالي وعملية نقل ملكية أصول القطاع، مثل ما حدث في المملكة المتحدة في الثمانينات من القرن الماضي عندما فرض تدابير الخصخصة والمواجهات التي استمرت لفترة طويلة بين النقابات والحكومة البريطانية بقيادة مارغريت تشيشر في ذلك الوقت، وغيرهم من الناس أمثلة في العديد من البلدان.

أولا. اهمية الشراكة في العراق:

1. **الشراكة في العراق:** في السنوات الأخيرة بدأ الاقتصاد العراقي بتجربة غير مستقرة في العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص مع القرارات تأميم المنشآت الاقتصادية عام (1964) التي كانت نتيجتها ابتعاد القطاع الخاص عن أي عمليات استثمار متوسطة أو كبيرة وسيطرة شركات القطاع العام على جميع قطاعات الاقتصاد، لا سيما في بداية ستينيات القرن الماضي، ظهرت تسمية القطاع المختلط كبداية لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ صدرت القوانين الآتية:

أ. قانون رقم (103) لسنة (1964) الذي عرف شركات القطاع المختلط بأنها الشركات التي تسهم الدولة فيها بنسبة (51 %) من رأس مال الشركة.

ب.قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) الذي سمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم فيها الدولة بنسبة (51%) من رأس مال الشركة.

ج. قانون الشركات رقم (22) لسنة (1997) إذ نصت المادة (15) منه بأن للشراكة العامة حق في المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية بتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشراكة داخل البلد، اذ يتضح من نص القانون رقم (22) أن المجال مفتوح للدخول في شراكات مع الشركات العربية والأجنبية، ولم يسمح القانون بالشراكة مع القطاع الخاص العراقي، وهو قصور واصح في فهم اهداف آنذاك لحداثة نشأتها، فتشجيع الدولة للشراكة من شأنه أيضاً أن يعمل على تحفيز الشركاء على مزيد من توظيف الأموال والخبرات الحقيقية سواء كان على المستوى المعنوي أم المالي أم غيرهما، ولقد تطرقت استراتيجيات التنمية الوطنية للسنوات (2007-2005) و(2007-2010) و(2014-2030) وكذلك في وثيقة العهد الدولي مع العراق التي تمت في عام (2007) الى تفعيل دور القاع الخاص، (مجيد، 2014: 14) وأكدت على إيجاد بيئة مناسبة للقطاع الخاص لقيام بعملية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومشاركة المخاطر بينهما، وأن تدار من قبل القادرين على ذلك، إلا أن ذلك لم يكن سوى قرارات وتوجهات بأهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، يدلاُ من الصورة الحالية التي تتسم بمعارضة تنظيمية قاسية للأعمال الخاص (Frank Gunter, 2015 :122) .

2. **عقود الشراكة**: تسعى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام إلى تعديل نشاط الحكومة من خلال تشغيل البنية الاساسية والخدمات العامة إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية، ومراقبة مقدمي الخدمات بهدف الارتقاء بها، وكذلك الاستفادة من القدرات الادارية والتقنية والتمويلية للقطاع الخاص وأشراكه في تحمل المخاطر، وإحداث بنى تحتية جديدة أو تغير بنى التحتية القائمة ويعقب ذلك نقل الملكية من دولة أو بقاؤها وفقا لمقتضيات العقد (مجيد، 2014: 8).

ثانياً. الاستفادة من تجربة الصين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق: يمكن الاستفادة من تجربة الصين للشراكة بين القطاعين الخاص والعام في العراق من خلال ما يأتي:

1. الاعتماد على الذات: لم تكن مسالة التنمية في الصين تعتمد على المساعدات الخارجية بقدر ما كانت تسعى إلى تسخير مواردها المادية والبشرية في نهضتها التنموية، ورغم اعتمادها في بداية تأسيس

الجمهورية الصينية عام 1949، إلا أنها سرعان ما أخذت في بناء نموذجها الخاص بها، مع الاستفادة من تجارب الاتحاد السوفيتي سابقا، وخاصة في عملية التخطيط المركزي للقطاعات الاقتصادية، ومن تم التحول إلى سياسة الانفتاح على العالم.

2. الانطلاق من الواقع الداخلي: تمكنت الصين البدء من واقعها الداخلي ونهضتها التنموية التي بدأت من الصفر، من هياكل إنتاجية قديمة، وزراعة بدائية، ونسب مرتفعة من الأمية، العزلة الدولية، وحروب وصراعات داخلية واضطرابات دمرت العديد من الصناعات وخلفت معدلات عالية من الفقر، والبطالة، ونقص في الأغذية، واستغلال الغرب لمواردها. تلك هي الظروف تشبه العديد من الدول النامية ومنها العراق، وهذا مما شكل دافعا قويا للانطلاق من الصفر دون حرج، وبخطى ثابتة دون الرجوع للوراء.
3. إنشاء المناطق الخاصة: الصين اعتمدت في تجربتها التنموية على إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الممتدة على طول الساحل لعرض جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من منتجاتها، بشكل أساسي نحو التصدير واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين، وتمتاز هذه المناطق بخلوها نسبيا من الأنظمة البيروقراطية، والتدخلات التي تعرقل النمو الاقتصادي، وتمتعت ببعض السياسات الاقتصادية التفضيلية، وأصبحت هذه المناطق محركات النمو الاقتصادي، وتشكل الوضع العام للانفتاح على الخارج.

ثالثاً. المعوقات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق: توجد مجموعة من المعوقات التي تواجهها الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وهي على النحو الآتي: (مجيد، 12: 2014).

1. تدني مستوى القدرة على تنفيذ الشراكة في الكثير من البلدان.
2. ارتفاع كلف التعاقد مع القطاع الخاص مع ارتفاع نسبي في حجم ونطاق مشروع الشراكة المحتملة
3. صعوبة تحديد بنود الإنفاق الملائمة، أو مقاييس الأداء لأنه هنالك كثير من العوامل التي تؤثر في نتائج الشراكة.
4. التوجس من كلا الطرفين أو عدم الثقة في الشراكة.
5. صعوبة التوافق لتسخير كل متطلبات الشراكة بين الطرفين.

الاستنتاجات التوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. يعد التعاون بين القطاعات العامة والخاصة في مشاريع الشراكة أساسًا لنجاحه، ويسلط الضوء على أهمية التعاون من خلال التزام جميع الأطراف بالشراكة لتحقيق أهدافها، سواء كان ذلك على مستوى الحفاظ على مستوى جودة المنتجات والخدمات المقدمة أو تحقيق الا
2. استغلال أفضل للموارد، فضلا عن تحقيق التوافق بين الأهداف الاقتصادية للقطاع العام للقطاع الاجتماعي والخاص للأرباح.
3. تساهم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الحد من الإنفاق الحكومي وحل مشكلة تمويل المشاريع الرئيسية. كما يسمح بتبادل التجارب بين القطاعين.
4. لم يلبي برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في العراق الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في مجال الخدمات العامة، أو حفز النمو الاقتصادي أو الحد من معدلات البطالة، ولم نشعر بأي تحسن في

مستوى الحياة من حياة الأفراد بسبب قلة المشاريع التي يتم تنفيذها مع نظام الشراكة بين القطاعين وفي مختلف القطاعات (الاقتصادية / البيئة الاجتماعية).

5. لا يمكن أن يكون القطاع الخاص بديلاً عن القطاع العام،ولا يستطيع القطاع العام إكمال كل المهمات التي تحتاجها التنمية وخاصة في ظل الظروف التي يمر بها العراق لذلك لابد من عمل توازن في أدوار لكل من القطاعين في ضل الخطط الاقتصادية التي تتناسب مع الظروف والبيئة الداخلية والدولية.
6. لا يمكن الاستغناء التام عن الشراكة في الدول قيد الدراسة مثل (الصين والجزائر) والتي تعاني دائما من عجزاً في الموازنة العامة، إذ إن المشكلة ليست فقط في التمويل بل الحاجة لمشاريع التي تعمل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وأحداث تطورات شاملة في التنمية المستدامة.
7. الاستفادة من تجارب الدول (الجزائر، الصين) من خلال تطوير عمل الشركات النفطية وتحديث أساليب العمل في مجال الاستكشاف وتطوير الخبرات وتنفيذ مشاريع مشتركة في قطاعات عدة وتكوين الخبرات في مجال التسويق وتسعير النفط، فضلا عن تطوير صناعة المعدات النفطية والبتروكيمياوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على الغاء القيود المفروضة ومنها البيروقراطية والتوجه نحو التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للمستثمرين، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص، الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها والاستفادة من ايجابياتها وتفادي سلبياتها.
2. التركيز على أنشاء مشاريع البنية التحتية ذات الاهمية الكبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بكل مجالاتها.
3. تشريع قانون خاص بالشراكة التي تغطي جميع الجميع الادارية والفنية والمالية، التي تهدف إلى تحديد وتنظيم الهمات التي تعمل في كل الظرف من طراف الشراكة ويضمن حقوق الأطراف كافة التي تعمل في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
4. تشكيل الهيئات المركزية التي تعهد بها سياسات والبرنامج الشراكة بين القطاعين العام الخاص وكل ما يتعلق بإجراءاتها التي تعمل وفق تنظيم اداري وقانوني.
5. العمل على اعادة صياغة هيكلة المشاريع الصناعية العامة التي تتوافق مع اقتصاد السوق على ضوء السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحسين أداء الصناعات الحالية.
6. إعادة تأهيل المشاريع الصناعية العامة لزيادة دورها المساهم في النشاط الاقتصادي ورفع مستوى طموحها من خلال تفعيل القوانين المنظمة للعمل الصناعي الخاص وبما يؤدي إلى تطوير القوى المنتجة والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة والفقر.
7. العمل على توسيع قاعدة الاستثمارات من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وارتفاع قدرتها على الاستفادة من سوق رأس المال، ودخولها بحصص محددة في مشروعات الشراكة يعظم من الاستفادة من هذه المشروعات.
8. استخدام الفوائض المالية التي تخرج عن إطار ميزانية الدولة العامة المعنية والتي ترغب الجهات المعنية في استثمارها (الصناديق الخاصة، ريع الأوقاف)، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين السلطات

العامة، وتعبئة ذلك كجانب تمويلي هام ولا يمثل ضغط على الموازنة العامة. الاستفادة من تجارب الدول التي لديها هيكل اقتصادي مشابه الاقتصاد العراقي

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بجقينة ياسين، كنزة مغيش حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، مجلد 5، عدد 9، 2019، ص393.
2. بدوي، أحمد ابو بكر، طارق عبد القادر اسماعيل، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، مصدر سابق، ص 18
3. بروجة، زيان، علي، أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال المدة (2002-2017)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 299- 3.
4. بشير، محمد شريف، صندوق النقد الدولي والدول النامية الوصفة العلاجية برنامج اجبارية،2001، ماخذو برناردين أكيتوبي، ريتشارد، همينغ غيرد شوارتز الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 40، 2007، ص 06.
5. حمدونة، محمد أشرف خليل، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورهما في نمو الاقتصاد الفلسطيني، مصدر سابق، ص53-54.
6. حميد، مجيد، مهند، عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميته في الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014،14.
7. ديوب، محمد محسن، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، 2006، 98.
8. سالم، هشام مصطفى محمد، الشراكة بين القطاعيين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الأزهر، مصر، الجزء 4، عدد 31، 2016، ص3.
9. سهام عليوط، خالد بوجعدار الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه: دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 4، العدد الأول، 2017، ص 21.
10. شيخي بلال وعبد القادر، استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مداخلة بعنوان (الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية في ضوء التجارب الناجحة)، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، 2017، ص4. من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.siironline.org.
11. عبدالله، مصطفى محمد، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السواق في البلدان العربية، الطبعة الاولى، دار دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، 31.
12. علي، زياد، امحمد، خالدي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر: فرص وتحديات، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد 1،2019، ص 126.

13. علي، عدنان عباس، (2002) الأساس النظري لبرنامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (30)، العدد (4)، الكويت.
14. العنبكي، عبد الحسين محمد، نماذج عقود الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في القطاع السياحي، دول مختارة مع أشاره الى العراق، المجلة العراقية، المجلة الثامنة عشر، العدد الرابع والستون، 2020.
15. عواد، خالد، روكان، دور الاصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق للمدة (2004-2020) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص وقائع المؤتمر العلمي الدولي- القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي
16. عيسى نجيمي بلقاسم تويزة، اهمية اعتماد الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية، الجزائر، جامعة البويرة، العدد 2، 2017، ص35..
17. كريمة شايب باشا، سهام مسكر، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة لونيسي علي – البليدة، الجزائر، 2، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 1628.
18. النجفي، سالم توفيق، (2002)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي الطبعة الأولى بيت الحكمة.
19. هاني احمد خليل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص52-53.
20. هاني احمد خليل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص52-53.
21. هشام مصطفى محمد سالم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، الجزء 4، عدد 31، 2016، ص15.
22. هيثم، كريم، 2005، الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندوق النقد العربي الدولي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Adams, J., Young, A, & Zhihong, W, Public private partnerships in China: System, constraints and future prospects, International Journal of Public Sector Management., (2006), Vol.19, No.4, p.385.
2. Frank Gunter, Political economy of Iraq, Lehigh University, 2015.
3. Ke, Y., Jefferies, M., Shrestha, A., Jin, X.-H. Public Private Partnership in China: Where to from Here, Organization, Technology & Management in Construction: An International Journal, (2014), Vol.6, No.3, p.1158.
4. Rebuilding Iraq's Public works infrastructure following the defeat of ISIS Foreign Policy Research Institute, 2018.
5. Tan, J., & Zhao, J. Z. (2019). The rise of public-private partnerships in China: an effective financing approach for infrastructure investment? Public Administration Review, Vol.79, No.4, pp. 514-518.73